

Distr.: General
13 April 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام

يشرفني أن أشير إلى القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وطلب فيه إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يقدم إلى مجلس الأمن في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ القرار، يتضمن خطة محكمة لبناء السلام تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، فيما تقوم به من أدوار في دعم عملية الانتقال في ليبيريا، وأكد في هذا الصدد أهمية الدور التنسيقي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في عملية إعداد هذه الخطة (الفقرة ١٣).

وفي هذا الصدد، سعت لجنة بناء السلام إلى دعم عمل حكومة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي يوجد مقرها في مونروفيا، وعملت بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة الشؤون السياسية في نيويورك. وفي مونروفيا، قام مكتب بناء السلام بتيسير جهود مختلف وزارات وإدارات حكومة ليبيريا في وضع خطة بناء السلام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقدت تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة اجتماعا على مستوى الخبراء مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومة ليبيريا. وأثيرت في هذا الاجتماع مسائل رئيسية تناولت الحاجة إلى التشاور مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة، والحاجة إلى وضع خطة تستند إلى الأطر القائمة المتعلقة ببناء السلام، من قبيل خطة العمل من أجل التغيير وبيان الالتزامات المتبادلة بين حكومة ليبيريا واللجنة.

وفي أعقاب هذا الاجتماع، تم إيفاد بعثة مشتركة تضم شركاء رئيسيين متعددي الأطراف، صدر لهم تكليف من مكتب دعم بناء السلام بوصفهم رؤساء مشاركين للفريق الاستشاري الرفيع المستوى، وذلك إلى مونروفيا في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٧ للعمل مع حكومة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خلال الجولة الأولى من المشاورات الوطنية. وبعد



عقد مزيد من الاجتماعات مع تشكيلة ليبريا، ووجهت لجنة بناء السلام الآراء الموحدة إلى مونروفا. وسيشارك في رصد خطة بناء السلام كل من حكومة ليبريا ومنظومة الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية وممثلي المجتمع المدني الليبيري. وعلاوة على ذلك، تهدف الخطة إلى توفير إطار للمجتمع الدولي (الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى) من أجل دعم حكومة ليبريا في جهودها الرامية إلى بناء وإدامة السلام في الفترة المقبلة من الانتخابات وتولي الحكومة الجديدة زمام السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فضلا عن إرساء الأسس اللازمة لضمان مقومات الاستمرار على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة توجيهات بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل السحب التدريجي للبعثة وعملية الانتقال في ليبريا.

وأود أن أبلغكم أنني أعترم، في إطار متابعة هذه الخطة، مواصلة التشاور مع أعضاء تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، والبنك الدولي والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بشأن السبل العملية التي يمكن للجنة أن تدعم بها تنفيذ الخطة. وعلى مدى الأشهر المقبلة، سوف تناقش اللجنة الانتخابات المقبلة وعملية الانتقال إلى الحكومة الجديدة. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن تسهم في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية. وأخيرا، نأمل أن تتمكن اللجنة من توفير منبر لمناقشة الدروس المستفادة من خطة ليبريا لبناء السلام بغية الاستفادة منها في حالات مماثلة من حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أولوف سكوغ

رئيس لجنة بناء السلام

تشكيلة ليبريا القطرية